علامة الجمع ولو حذف في نحو رداء لالتبس بالمقصود واما الهمزة في
نحو سائل فبدل من الالف التي في الواحد لامن الالف المنقلبة عن الواو
والياء هذا وان لم يكن الواو والياء في الفعل ولا في اخر الكلمة وذلك
اذا كانا في الاسماء في غير الطرف فهنا نقول لا يعل من الاسماء هذا
الاعلال الا اربعة انواع نوعان منهما مشابهتان للفعل وانما اعتبر ذلك
لما ذكرنا ان الاصل في الاعلال الفعل وان هذه العلة ليست بقوية
فهى بالفعل اولى احد النوعين ما وازن الفعل نحو باب وناب والاصل بوب
ونيب ورجل مال ونال والاصل مول ونول بكسر العين وكذا كبش صاف
وقولهم الروح والغيب والخول والقود شاذ وكذا رجل حول اى كثير الحيلة
وورع اى خائف ولم يجئ فعل بضم العين اجوف في الاسم لثقل الضمة
وتريد بموازنه الفعل ههنا مساوته في عدد الحروف والحركات المعينة
وان باينه في تعيين الزيادات وامكنتها فمفعل على وزن يفعل وان كانت
زيادته غير زيادته وفاعل موازن ليفعل وزيادته غير زيادته ومكا
نها غير مكانها فالاسم الثلاثي اما ان يكون مجردا كما ذكرنا او مزيدا فيه واما
الرباعي والخماسي فانه لا يوزن الفعل منهما الا باب جعفر نحو جهور
والواو لا يكون فيه الا للالحاق كما تبين ان الواو والياء مع ثلثة اصول
لا يكونان الا مزيدين فلا يعل اذن محافظة على بناء الالحاق الثلاثي
المزيد فيه يشترط فيه ان يكون مع موازنته للفعل مباينا له بوجه
وذلك كالحرف الزايد الذي لا يزاد في الفعل كميم مقام ومقام و
مستقام فانها في الاصل كتحد وتحد ويستحوذ لكن الميم لا تزاد في
اوايل الفعل وكالحرف الذي تزاد في الفعل لكن يكون محركة بحركة
لا تحرك في الفعل بمثلها نحو بناع على وزن تفعل بكسر التاء و
فتح العين فانه يوازن اعلم لكنه ليس في الفعل تاء مزيدة في الاول
مكسورة واما نحو تعلم فهى لغة قوم ومع ذلك فليس باصل كما
تقدم وقد يعل لمباينة غير المذكورتين نحو قائم وبايع فانه

يوزن



فانه يوزن يفعل لكنه ليس الزايد في مكان الزايد ولا هو اياه وكان القياس
ان يعل نحو مغول ومخيط اذ هما يوزن اعلم لكن الخليل قال لم يعلا لكونهما
مفعال وهو غير موازن للفعل والدليل على ان مفعلا لا اصل مفعل اشتركهما
في كثير نحو مخيط ومخياط ومخت ومخات وقد شذ مما وجب اعلاله
قياسا المشورة والمصيدة بفتح الميم وقولهم الفكاهة مقودة الى الاذى
واما مريم ومدين فان جعلتهما فعيلا فلا شذوذ اذ الياء للالحاق وان
جعلتهما مفعلا فشاذان او مكوزة في الاعلام وقال المبرد المزيد فيه
الموازن للفعل انما يعل اذا افاد معنى الفعل كالمقام فانه موضع يقام فيه
وكذا المقام بضم الميم موضع يفعل فيه الاقامة فعلى ما ذهب اليه مريم
ومدين ليسا بشاذين وان كانا مفعلا لعريهما عن معنى الفعل وكذلم
تفعل من البيع بكسر التاء ينبغي ان لا يعل بل يقال تبيع وانما لم يشترط التباس
في الثلاثي واشترط في ذي الزيادة لان ذلك في المزيد فيه لئلا يشتبه
بالفعل لو سمي به معلا فانه لو اعل لكان يلتبس بعد التسمية به بالفعل
بسبب سقوط الكسرة والتنوين واما الثلاثي فكسرة وتنوينه وان
كان علما يفصله عن الفعل فان لم يكن ذو الزيادة الاسمي مباينا للفعل
بوجه نحو ابيض واسود وادون وابيع وابيع على وزن اصبع من البيع
ونحو تبيع على وزن ترتب منه فلا يعل شئ منها ليكون فرقا بين الاسما
والافعال والافعال بالاعلال اولى لاصالتها فيه واما اعلال
نحو باب على من لم يصرفه فلكونه منقولا عن فعل معل ومن صرفه
فهو فعال وليس مما نحن فيه وان لم يوازن الاسم الثلاثي والمزيد
فيه الفعل لم يعل هذا الاعلال نحو الطوفان والحيدان والنزوان و
الغليان وحمار حيدى والصورى لخروج الاسم بهذه الزيادة اللازمة
للكلمة عن وزن الفعل بخلاف نحو القارة والقاضى والغاية فان التاء
وان اخرجت الكلمة عن وزن الفعل لكن لما كان وضعها على العروض
وان كانت لازمة ههنا لم يكن كجزء الكلمة نحو لة وحونة شاذ

Copyright © King Saud University